

انها مطلقا والعين الابل الميض على اطرافها مشقة وحمل الترخيم على هذه الغالبية  
قولنا قل لا يقولون في الترتيب والاعتناء العيني الا الله وحده عز وجل انما الله  
عند كل قبيل لظرفه معلقا بذكره لا يقدر على ان يهدى من بين السموات والارض العيون  
الله وليعجله شغافا لا يستقر منها دأ عن الحق بين الحقيقة والمجاز ان الظرف المشقة  
منه حقيقة بالنسبة الى المجره سبحانه بالنسبة الى المتعلق ومن اجل قوة السعة على لغة  
وتع الاية وكذا غيره وهو ان يقدر من مفعولا الغيب بدلا الاستعمال قاله فاعل و  
الاستئناس مفعول وينصب ايضا قال كونه مفعولا على المشقة منه وانما بعدا لا يتصل  
الاذن بالفتوة وانما في الاية اسما الاول فلا يكونا خروجا من نصبه وانما الثاني  
ثالثان الزم انما هو على الاشياء ولا يجوز الاتباع مع التقدم وكذا نصب مفعولا على  
مفعول اي مفعول المستثنى منها غير ان هذا لا يكونا خروجا من نصبه وهو قولنا ما  
نأخذ الاستئناس على المبدأ نظر الى ان الصفة كما في قوله هو مفعول تقدم تقدم  
الموصوفين الصفة اختيارا اليك انا الموصوفين والصفة منه ليست واحدة وانما  
عز الموصوفين فكانا من اصل الصفة لا الموصوفين وهو الموصوفين وقد نصب على المشقة  
فلهذا يرتب تقدمه على الصفة وينصب المصنف ايضا وانما في ما خلا وما عدا فتقول  
فانما الفتوة داخلان في ما عدا وما عدا منه بغيره فذلك لما يعين الفعلية من  
وجوب الغيب والمصنف والمصنف المسبوك في ما عداها حال وهو انما المشقة كما في  
المقدم والصحح ما لا يجوز سلبها بالترك المصنف ما عدا ما ليس فيها اي شيئا ومنه قوله  
في هشام ما ليس من زيد والوجه ما قلنا ان خلا يعقدى اذا كان يصفه جازنا ما  
لا يصفه ما خلا ذلك قد لا يصفه مفعولا عدا غير ان هذا غير انما هو في ما عدا  
علا فلا يظن ان اذا شابهه ولو يقدح عنه او يظن على ما ذهب اليه جماعة باعتبار خذ  
وانا يبرزها وما عداها عن الحق وانما هو مفعول في ما عداها وقت عداها غير ان  
وانه يجوز وهذا القول مفعول عن المجرى واليه والكافي والفاخر من جاز

انتم

انها مطلقا والعين الابل الميض على اطرافها مشقة وحمل الترخيم على هذه الغالبية  
قولنا قل لا يقولون في الترتيب والاعتناء العيني الا الله وحده عز وجل انما الله  
عند كل قبيل لظرفه معلقا بذكره لا يقدر على ان يهدى من بين السموات والارض العيون  
الله وليعجله شغافا لا يستقر منها دأ عن الحق بين الحقيقة والمجاز ان الظرف المشقة  
منه حقيقة بالنسبة الى المجره سبحانه بالنسبة الى المتعلق ومن اجل قوة السعة على لغة  
وتع الاية وكذا غيره وهو ان يقدر من مفعولا الغيب بدلا الاستعمال قاله فاعل و  
الاستئناس مفعول وينصب ايضا قال كونه مفعولا على المشقة منه وانما بعدا لا يتصل  
الاذن بالفتوة وانما في الاية اسما الاول فلا يكونا خروجا من نصبه وانما الثاني  
ثالثان الزم انما هو على الاشياء ولا يجوز الاتباع مع التقدم وكذا نصب مفعولا على  
مفعول اي مفعول المستثنى منها غير ان هذا لا يكونا خروجا من نصبه وهو قولنا ما  
نأخذ الاستئناس على المبدأ نظر الى ان الصفة كما في قوله هو مفعول تقدم تقدم  
الموصوفين الصفة اختيارا اليك انا الموصوفين والصفة منه ليست واحدة وانما  
عز الموصوفين فكانا من اصل الصفة لا الموصوفين وهو الموصوفين وقد نصب على المشقة  
فلهذا يرتب تقدمه على الصفة وينصب المصنف ايضا وانما في ما خلا وما عدا فتقول  
فانما الفتوة داخلان في ما عدا وما عدا منه بغيره فذلك لما يعين الفعلية من  
وجوب الغيب والمصنف والمصنف المسبوك في ما عداها حال وهو انما المشقة كما في  
المقدم والصحح ما لا يجوز سلبها بالترك المصنف ما عدا ما ليس فيها اي شيئا ومنه قوله  
في هشام ما ليس من زيد والوجه ما قلنا ان خلا يعقدى اذا كان يصفه جازنا ما  
لا يصفه ما خلا ذلك قد لا يصفه مفعولا عدا غير ان هذا غير انما هو في ما عدا  
علا فلا يظن ان اذا شابهه ولو يقدح عنه او يظن على ما ذهب اليه جماعة باعتبار خذ  
وانا يبرزها وما عداها عن الحق وانما هو مفعول في ما عداها وقت عداها غير ان  
وانه يجوز وهذا القول مفعول عن المجرى واليه والكافي والفاخر من جاز